



PROVISIONAL

A/35/PV.108
16 April 1981

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة بعد المائة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك
يوم الخميس ، ٥ آذار/مارس ١٩٨١ ، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس : السيد فون فيخسـار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

مسألة ناميبيا [٢٧] (تابع)

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ؛
- (ب) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا ؛
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة ؛
- (د) مشاريع القرارات .

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المحني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادرة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

81-60049/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٠٠

نظر البند ٢٧ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة ناميبيا .:

- (أ) تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (A/35/23 (Part IV)؛ A/35/604 و Add.1 و A/AC.109/605 و Corr.1 و A/AC.109/611 و Corr.1).
- (ب) تقرير مجلس الامم المتحدة لناميبيا (A/35/24) و Corr.1 و Corr.2).
- (ج) تقرير اللجنة الرابعة (A/35/617).
- (د) مشاريع القرارات (A/35/L.50 الى A/35/L.59).

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أعلن قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول صباح هذا اليوم ، ان الدول التالية قررت الاشتراك في تقديم مشاريع القرارات : البحرين وجامايكا ونيكاراغوا ورواندا بالنسبة لمشروع القرار A/35/L.50 . البحرين وجامايكا وكينيا ونيكاراغوا ورواندا بالنسبة لمشاريع القرارات من A/35/L.51 الى A/35/L.57 . البحرين ونيكاراغوا بالنسبة لمشروع القرار A/35/L.58 . البحرين وجامايكا وكينيا ونيكاراغوا ورواندا بالنسبة لمشروع القرار A/35/L.59 .

السيد مافروماتيس (قبرص) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استأنفت الدورة الخامسة والثلاثين للامم المتحدة أعمالها في هذه اللحظة الحسنة والحاسمة لاعادة النظر في المسؤولية الاساسية لهذه المنظمة تجاه ناميبيا ، وللتعبير من جديد عن تضامنها الوطيد مع سكان الاقاليم المحرومين ، في اعقاب فشل اجتماع جنيف السابق للتنفيذ ، ذلكم الفشل الناجم كليا عن تصلب جنوب افريقيا وريائها وعجرفتها .

وكانت هناك مخاوف وشكوك ، مردها الى التشكك في اخلاص وامانة نظام بريتوريا ، وقد يكون بعضنا قد منّ النفس بأن الوقت لربما قد حان لكي تدرك جنوب افريقيا ما ارتكب من مظالم على مر الاحقاب ، فتعدّل سياستها وتأتمر بأوامر المجتمع الدولي ، الواردة في قرارات عديدة للامم المتحدة . وانه من دواعي الاسف ان يشيخ النظام المنصري من جديد بوجهه عن المجتمع الدولي ، وان يرفض بعناد تطبيق خطة الامم المتحدة ، المقبولة سابقا ، لاستقلال ناميبيا . وليست هذه هي

المرّة الأولى . اننا ننتهين الوجه الخبيث لجنوب افريقيا . واننا نشاهد بوضوح وراء مفهوم " الحياد " الجديد ، الذي أتت به جنوب افريقيا ، حيل المماثلة المعمودة من النظام العنصرى والرامية الى خلق البلبلة ومزيدا من المصاعب من أجل الحيلولة دون بدء تنفيذ قرار مجلس الأمن (٤٣٥) ١٩٧٨ . يجب أن يفعل شيء ، على وجه السرعة ، لمواجهة الاستفزاز المستمر الذى يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ولا تستطيع الامم المتحدة ان تصبر بعد اليوم ، بل ويجب ألا تصبر على تجاهل وازدراء قراراتها باستمرار وعلى تحدى مصداقيتها ذاتها .

لقد مر أكثر من ١٤ عاما منذ أن قررت الامم المتحدة انها انتداب عصبة الأمم لجنوب افريقيا على اقليم ناميبيا ، بموجب القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) المؤرخ في ٢٣ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ ، وأعلنت ان استمرار احتلال جنوب افريقيا لناميبيا غير شرعي ، ووضعت الاقليم تحت مسؤولية الأمم المتحدة المباشرة .

وبعد ذلك بعام ، أنشأت الجمعية العامة ، بموجب قرارها ٢٢٤٨ (د ١ - ٥) ، مجلس الأمم المتحدة لافريقيا الجنوبية الغربية (ناميبيا) وكلفته بإدارة الاقليم حتى الاستقلال . ومنذئذ ، تتابعت عدة قرارات أخرى اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن ، كما أصدرت محكمة العدل الدولية فتوى أكدت فيها ان استمرار وجود جنوب افريقيا غير شرعي وان جنوب افريقيا ملزمة بسحب ادارتها من ناميبيا فوراً ، وبهذا تنهي احتلالها للاقليم .

ان نظام الفصل العنصرى لجنوب افريقيا لم يكتف بأن تنكّر ، بعجرفة واستخفاف ، لنداءات المجتمع الدولي المتكررة ، رافضا الاعتراف بأية سلطة للأمم المتحدة على ناميبيا ، بل ان جنوب افريقيا ماطلت ، طوال تلك الاعوام ، وواصلت مناوراتها الشنيعة لادامة احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، منتهكة بذلك حقوق شعب ناميبيا ، وسلطة الأمم المتحدة ذاتها ، على حد سواء .

وبالرغم من جميع الجهود والضغوط الدولية المعنوية التي تعرضت لها جنوب افريقيا من أجل الانسحاب من الاقليم ، وبالرغم من أن الأمم المتحدة اتخذت القرار تلو القرار على مر السنين ، لتدعم بكل اخلاص كفاح شعب ناميبيا العادل في سبيل تحرير بلده وتحقيق تقرير المصير ، فان جنوب افريقيا تصم آذانها كي لا تسمع صوت العالم وتستمر في احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، وتشدد القمع فسي الاقليم ، وترتكب أعمالا عدوانية ضد الدول الافريقية المجاورة .

وان الجمعية العامة تتحمل اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، مسؤوليات جساما . فناميبيا هي الاقليم الوحيد في العالم الذى وضع ، حتى الآن ، تحت السلطة المباشرة للأمم المتحدة . وان الورقة التي تتردى فيها الحالة في ناميبيا تشير تساؤلات حول مصداقية هذه المنظمة ، لعجزها عن تنفيذ قرارات هيئاتها الرئيسية ، ونظرا للحاجة الملحة التي تدعو الى اتخاذ التدابير ، المنصوص عليها في الميثاق ، اللازمة لاعطاء المدلول الحقيقي والصلاحية عن طريق هذه المنظمة فعالية قراراتها . واذ لم تضمن الأمم المتحدة تنفيذ قراراتها ، فانها لن تستطيع العمل بفعالية ، وبالتالي فان مفهوم ، وربما وجود الأمم المتحدة ، سيكون في خطر . ان عدم تنفيذ قرارات الامم المتحدة هو جوهر الحالة في ناميبيا وكثير من القضايا المماثلة . وانه السبب الاساسي لاستمرار المشاكل الدولية المعلقة والمتكاثرة ، مما يسئ الى الأمن والسلم الدوليين .

لقد آن للامم المتحدة أن تتخذ اجراءات أكثر فعالية لصالح شعب ناميبيا . واننا نعتقد ان الوقت قد حان للاتفاق على مزيد من التدابير بالاضافة الى تلك التي نص عليها القرار ٤١٨ (١٩٧٧) ، في المجال العسكى ، لفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من الميثاق . وانا نؤيد ، في هذا المضمار ، نداء مؤتمر نيودلهي الوزارى لبلدان عدم الانحياز الداعي الى اجتماع مجلس الأمن لفرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا لا رغام نظام بريتوريا على انهاء احتلاله غير الشرعي لناميبيا . ونحن نؤيد أيضا التوصية التي تدعو الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة ، اذا فشل مجلس الأمن في تطبيق هذه الجزاءات ، لاستعراض مسألة ناميبيا واتخاذ التدابير المناسبة بموجب ميثاق الامم المتحدة .

لقد تعذب شعب ناميبيا ردا طويلا من الزمن وما زال محروما من حقوقه وحرياته الأساسية . ان ما يجرى في ناميبيا في الواقع ليس فقط انتهاكا صارخا وفاضحا للقانون الدولي ، وليس مجرد جريمة ضد البشرية بأسرها ، بل انه اغتصاب كامل لكرامة الانسان وهويته .

ان من واجب الامم المتحدة الوفاء بمسؤولياتها تجاه شعب ناميبيا كما أنها ملزمة بذلك . وقد اتخذت هذه المنظمة على عاتقها مهمة مقدسة تتمثل في السير بشعب ناميبيا الى الاستقلال . وان من المحتم ان يضاعف المجتمع الدولي تأييده من أجل تحقيق الاماني المشروعة لشعب عانى منذ عشرات السنين من الاستعمار ، والتمييز العنصرى ومن السيطرة الاجنبية والاستعباد .

ان موقف قبرص من مسألة ناميبيا ثابت وجد معروف . وان تاريخنا الطويل قد كان أيضا عبارة عن كفاح متواصل ضد العديد من الغزاة وضد السيطرة الاجنبية والاستعمار . ان قضية شعب ناميبيا الجليلة ، وتضحيات عدة اجيال وبطولتهم الرائعة كلها مؤلمة ولكنها أيضا مصدر اعتزاز لجميع الشعوب المحبة للحرية في العالم .

لقد اتخذ وفدي ، على الدوام ، موقفا قويا وواضحا تجاه مسألة ناميبيا . ان قبرص فخرورة ان تكون ضمن الاعدى والثلاثين دولة التي يتشكل منها مجلس ناميبيا . وقد اشتركنا بحماس في عمل المجلس ، وانتهزنا كل فرصة سانحة لنصرة قضية ناميبيا في كافة المحافل الدولية ، وفي نطاق البعثات الموفدة من المجلس الى عدة بلاد ، وأيضا في الحلقات الدراسية المنظمة .

وما فتئنا نؤيد الكفاح المشروع الذي يخوضه شعب ناميبيا من أجل التحرر ، الذي طـال انتظاره ، من السيطرة الاجنبية والاستعمار ، بقيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ، الممثل الوحيد الحقيقي لشعب ناميبيا . لقد استمرت محنته أكثر من اللازم . وان الاستغلال الاقتصادي لموارده الطبيعية ونهبها يستمران دون هوادة ، رغم قيام مجلس الأمم المتحدة لناميبيا باصدار المرسوم رقم ١ ، في عام ١٩٧٤ ، لحماية موارد الاقليم الطبيعية .

واننا سنواصل مساندة جميع جهود الامم المتحدة الرامية الى انهاء احتلال ناميبيا غير الشرعي ، ولتمكين شعبها من ممارسة حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال داخل ناميبيا موحدة . ونود ، في هذا الشأن ، أن نصبر عن تقديرنا العميق لجهود الأمين العام السيد كورت فالدهايم الدائبة لتعجيل عملية الاستقلال الحقيقي في ناميبيا بالوسائل السلمية ، وذلك بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونود كذلك ان نشي على السيد بول لوساكا ، سفير زامبيا ورئيس مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، لقيادته الرشيدة ، وعمله الدؤوب ، وحماسه وتفانيه واسهامه في القضية العادلة لشعب ناميبيا . وفي الختام ، نود أن نعيد الى الانه ان الامم المتحدة انشئت على أساس أرقى المبادئ لحماية السلم والأمن ، والقيام ، لهذه الغاية ، بتعزيز حقوق الانسان ، والعدالة الاجتماعية ، وحكم القانون . ان القرارات وحدها ، مهما وضعت صيغها ببراعة ، لا تستطيع أن تؤدي الى الهدف المنشود . ان تنفيذها بفعالية يكسي أهمية قصوى بالنسبة للسلم والأمن ولمصداقية الأمم المتحدة .

السيد دورسيت (ترينيداد وتوباغو) (الكلمة بالانكليزية) : ما أن انطـل عام ١٩٨١ حتى عقد اجتماع له أهمية قصوى بالنسبة للمجتمع الدولي . وكان ذلك الاجتماع مهما ، لأن غرضه الرئيسي هو الاتفاق على كيفية تنفيذ خطة الأمم المتحدة لانها الاستعمار في ناميبيا ، بموجب قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وان نتيجة ذلك الاجتماع ، الذي عقد في جنيف من ٧ الى ١٤ كانون الثاني /يناير ، جد معروفة الآن . فبعد أن تعرض الاجتماع لاعمال نظام جنوب افريقيا التخريبية انفض دون الاتفاق على موعد لوقف اطلاق النار وبدء تنفيذ الاقتراح الذي كان سيمكّن من تحقيق استقلال ناميبيا قبل نهاية عام ١٩٨١ .

وقد سمعنا وسمعنا ، خلال مناقشة حول مسألة هذا الاسبوع في دورة الجمعية العامة المستأنفة ، عبارات خيبة الأمل لفشل محادثات جنيف السابقة لمرحلة التنفيذ . لكن من منا اندهش حقا ولو قليلا ؟ ان تصرفات جنوب افريقيا في جنيف كانت مرة أخرى متمشية مع طبيعتها وبرهاننا جديدا على ازدياد واحتقار هذا النظام العنصرى للمجتمع الدولي . ويشاطر وفدى الرأى الذى عبر عنه الأمين العام في تقريره ، ومفاده أن نتيجة الجولة الأخيرة من المفاوضات أو ، بعبارة أصح ، محاولة التفاوض ، تشير قلعا د وليا شديدا . ولقد تبين للمجتمع الدولي ان الحالة في جنوب افريقيا تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن الدوليين .

وقد تحدث جنوب افريقيا ، مرة تلو أخرى ، ارادة المجتمع الدولي ، نظرا للتأييد المكشوف والخفي الذى تحصل عليه من دول مسؤولة لا تمثل لقرارات عديدة للأمم المتحدة التي تعترف بأن عزل جنوب افريقيا عزلا تاما هو أنجع وسيلة سلمية لتصدي لجموح هذا النظام . وكلنا يعلم ان نظام بريتوريا العنصرى لا يريد بتاتا الوفاء بالتزاماته الدولية بالنسبة لمسألة ناميبيا . ان موقف جنوب افريقيا ، خلال اجتماع جنيف المنعقد مؤخرا ، هو الحلقة الأخيرة في سلسلة من المناورات التي استخدمتها لاحكام قبضتها اقتصاديا وسياسيا على الاقليم ، ولدعم مركزها العسكرى هناك . ولا تعترف جنوب افريقيا بالارادة الجماعية لأغلبية الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

لم يعترف نظام بريتوريا قط بالأمم المتحدة ، من خلال مجلس ناميبيا ، باعتبارها السلطة الادارية الشرعية الوحيدة للاقليم . وقد سعى ، عن طريق انتخابات مزيفة وبانشاء نظام عميل ، الى خلق هيكل ادارى خاص به في الاقليم ، غرضه الوحيد هو اشباع مصالحه الاقتصادية ومصالح

شركائه . ونتيجة لهذا ، تأخر استقلال ناميبيا ، وتأخرت تنمية موارد ناميبيا الاقتصادية . والى متى سيستمر هذا الوضع ؟

دعنا نسأل : من أى مصدر يستمد نظام بريتوريا ثقته ؟ الجواب هو أن العنصرين يحظون بحماية بعض أعضاء المجتمع الدولي . وان الديمقراطية التي ينادى بها كثير من الناس ، لم تمتط الفرصة للظهور في ناميبيا ، حيث أبيع لارادة الأقلية أن تطغى على ارادة الأغلبية . ان الديمقراطية ، عن طريق منظمة الأمم المتحدة ، قد أحبطت لأن ارادة الأغلبية مازالت مرفوضة . وفيما يتعلق بالجزءات نرى ، هنا أيضا ، ان العملية الديمقراطية توجد في طي النسيان . ان صوتا معارضا واحدا يبطل ارادة الأغلبية . وان ما يشجع عجرفة وعدم اكتراث السيد بوتو وشركائه انهم يعلمون علم اليقين بأن حلفاءهم سيصرفون نيابة عنهم .

وعلى ضوء الفشل الذريع الذي صادف المفاوضات السابقة للتنفيذ ، والمأزق الناجم عن ذلك ، لا مفر للمجتمع الدولي من استعراض مسألة ناميبيا برمتها . ويتعين على المجتمع الدولي أن ينظر بجدية في اتخاذ تدابير لرفع نظام بريتوريا على انها احتلاله غير الشرعي والاستبدادى للاقليم . وفي هذا المجال ، فان وفد ترينيداد وتوباغو يؤيد تأييدا كاملا النداء الذى وجهه مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية ، خلال دورتها السادسة والثلاثين ، المنعقدة في أديس أبابا من ٢٣ شباط/فبراير الى ١ آذار/مارس ١٩٨١ ، الى مجلس الأمن لكي يجتمع مجلس الأمن على وجه السرعة ، بغية اتخاذ تدابير قسرية ضد نظام بريتوريا . وان من اللازم فرض نظام شامل من الجزاءات الاقتصادية الالزامية ، بما في ذلك فرض حظر نفطي ، بموجب الفصل السابع من الميثاق . وان وفدى يكرر تأييده للنداء الذى وجهه مؤتمر بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي ودعا فيه الى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة لاستعراض مسألة ناميبيا في حالة عجز مجلس الأمن عن اعتماد عقوبات قسرية ضد جنوب افريقيا .

ان ترينيداد وتوباغو مازالت تطالب بشدة ، وقبل كل شيء ، بايجاد تسوية للنزاع تكون سلمية ومتفاوض عليها ، ويود وفدى أن ينتهز هذه الفرصة ليناشد كل عضو في هذه المنظمة ألا يسمح لامكانية ايجاد هذه التسوية بأن تتضاءل .

ويود حكومة وشعب ترينيداد وتوباغو ان يثنيا على المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا ، لحنكتها السياسية وروح المصالحة اللتين أبدتتهما خلال المحادثات السابقة للتفديد ، وكذلك للجهود الايجابية التي بذلتها طيلة السنوات الثلاث الماضية ، عن طريق مفاوضات رامية الى تحقيق تسوية سلمية للحالة في ناميبيا . واننا ندرك أيضا الاسهام الايجابي الذي قدمته ، وما زالت تقدمه منظمة الوحدة الافريقية ودول خط المواجهة ونيجيريا في كفاح ناميبيا .

لا بد من تهنئة مجلس ناميبيا ، تحت رئاسة بول لوساكا ، سفير زامبيا ، لتفانيه الذي لا يعرف الكلل أو الملل ، ولا بد من تشجيعه ما أمكن في مزاولة مهمته الشاقة المتمثلة في الاضطلاع بولايتيه . ونود أن نؤكد للمجلس أن تأييد ترينيداد وتوباغو له سوف يستمر .

ان كل عضو في هذه المنظمة يدعي بأنه من المنادين بمبدأ الحرية والعدالة للجميع . ولهذا ، يحدو وفدنا أمل كبير في أن يضمنوا الافعال موضع الأقوال ، لضمان استقلال ناميبيا دون أي ابطاء ، وبذلك يقلل هدر الموارد البشرية المؤسف والمفجع في جنوب افريقيا .

السيد كوماسا (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : عند افتتاح هذه الدورة ، عبرت لكم ،

ياسيادة الرئيس ، حكومة غينيا على لسان وزير خارجيتها ، عن تهنيتها الحارة لتوليكم رئاسة هذه الجمعية . وعبرت لكم أيضا عن مشاعر الصداقة والتعاون الموجودة بين بلدكم ، جمهورية المانيا الاتحادية وبلدنا نحن ، جمهورية غينيا الشعبية الثورية . وبعد الاستئذان ، نود أن نكرر لكم التعبير عن نفس المشاعر باسم وفدنا .

ان حكومتي تعتقد أنه برئاسة شخصية دبلوماسية مرموقة ومفاوض قدير ، مثل سيادتكم ، ستتمكن الجمعية العامة ، التي استأنفت عملها الآن بصدد البند ٢٧ من جدول الاعمال ، المعنون "مسألة ناميبيا" ، من اتخاذ قرارات جريئة وايجابية سيمكّن تنفيذها الفوري شعب ناميبيا من نيل السيادة الوطنية الكاملة ، بقيادة ممثله الحقيقي الوحيد ، المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) .

وأود أن أؤكد للأمين العام الصداقة والاحترام اللذين يكنهما له شعب غينيا ، ورئيسه المحبوب الرئيس الأعلى للشورة ، الرئيس أحمد سيكوتوري .

دعوني أكرر أن أحد أركان سياسة حزب الدولة في غينيا هو التعبير عن التضامن النشيط مع جميع القوى التي تكافح ، في جميع أرجاء العالم ، ضد الظلم والامبريالية والاستعمار . وان شعب غينيا وحزب دولته يساندان بعزم وثبات كفاح التحرير الذي يخوضه شعب افريقيا للقضاء الى الأبد على بقايا الاستعمار في قارتنا .

وأن هذه الاسباب كلها تجعل مسألة ناميبيا ، المدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية ، مسألة ذات أهمية حيوية بالنسبة لحكومتنا .

ويكفي التذكير بأن الدول الخمسين التي تتكون منها الآن منظمة الوحدة الافريقية ، باستثناء اثيوبيا وليبيريا ، كانت مستعمرات في عام ١٩٤٥ . ومن بين هذه الدول الافريقية جميع المستعمرات السابقة التي وضعت تحت الانتداب عام ١٩١٩ ، والتي أصبحت اليوم دولا ذات سيادة . في افريقيا ، هناك الكاميرون وتوغو وتنزانيا ؛ أما في الشرق الأوسط ، فقد حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما قبل أن تظهر منظمتهما ، الأمم المتحدة ، الى حيز الوجود .

ومن دواعي الأسف ، انه ضمن جميع الممتلكات التي وضعت تحت الانتداب ، تبقى ناميبيا وحدها خاضعة للسيطرة الاجنبية .

وبموجب القرار ٢١٤٥ (د - ٢١) ، الصادر في ٢٧ تشرين الأول / اكتوبر ١٩٦٦ ، انتهت الجمعية العامة ، بصفة قاطعة ، انتداب جنوب افريقيا على ناميبيا ، ووضعت اقليم ناميبيا تحت المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ، وأعلنت رسميا حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال . وبالإضافة الى هذا ، فان الفقرة الثانية من منطوق القرار تنص على أن اقليم ناميبيا له مركز دولي وسيبقى كذلك حتى نيله الاستقلال .

وللاسف ، لم يحصل أى شيء لاقناع جنوب افريقيا بالانسحاب من ناميبيا ؛ بل خلافا لذلك ، فقد استمرت جنوب افريقيا في احتلالها لناميبيا ، وفي التمسك بقوانينها المشينة الخاصة بسياسة الفصل العنصرى الاجرامية التي تتبعها .

وقد أعلنت محكمة العدل الدولية في لاهاي ، في فتاها الذائعة الصيت في العالم ، بأنه :

" مادام استمرار بقاء جنوب افريقيا في ناميبيا غير مشروع ، فان من واجب جنوب

افريقيا سحب ادارتها من ناميبيا فورا ، وانها احتلالها للاقليم " .

ولم يحدث أى شيء حتى الآن لدفع جنوب افريقيا على احترام هذه الفتوى وانها احتلالها غير المشروع للاقليم . اننا ، بالاحرى ، نرى جنوب افريقيا ترفض بعناد الانسحاب من ذلك الاقليم ، بينما يبدى حلفاؤها عدم الاكتراث ، المصيب والمدروس لضم خليج والفيش ، وامعان جنوب افريقيا في تقتيل الشعب الناميبي ، مجموعات وافرادا .

لماذا نجد عند جنوب افريقيا هذا العناد الشديد ؟ هل لأن الأمم المتحدة عجزت عن حمل جنوب افريقيا وحلفائها على احترام قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، ووضع حد بذلك لاستيراد نظام الفصل العنصرى البغيض ، الناجم عن النظام الاستعمارى ، الى ناميبيا ؟ وجد ير بالذكر ان المجتمع الدولى ، بواسطة جميع مؤسسات وهيئاته ، ومن أجل تشجيع الحوار ، قد استخدم ، ان لم يكن جميع موارد ، فعلى الأقل جميع وسائل الاقناع ، لاعادة بريتوريا العنصرى الى صوابه .

كم قرار صدر ؟ وكم خطة وضعت لاجاد حل سلمي ؟ وما هو عدد المحادثات التي أجريت ؟ وكما اجتماع عقد ؟ لقد عقد آخر هذه الاجتماعات من ٧ الى ١٤ كانون الثانى /يناير ١٩٨١ ، فى جنيف ، وضم كل من المجتمع الدولى وافريقيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابسو) وممثلي الفصل العنصرى في محاولة جديدة لحل مسألة ناميبيا . فاما كانت نتيجة هذا الاجتماع ؟ ان المجتمع الدولى قد غرّبه من جديد انصار نظام الفصل العنصرى الكريه . هل ستستمر جنوب افريقيا والمجتمع الدولى في السكوت على هذا التحدى الذى استمر أكثر مما يجب ؟

اين نقف الآن ؟ وما هي الاقتراحات المقدمة للمجتمع الدولى من المنادين بالحوار مع جنوب افريقيا العنصرية الاستعمارية . يتعين على اعضاء المجتمع الدولى ، الذين خدعوا بالنتائج المخيبة للآمال والرهيبية التي أسفرت عنها محادثات جنيف الأخيرة حول مسألة ناميبيا ، أن يخلصوا الى الاستنتاجات اللازمة .

أما بالنسبة لنا ، فان رفض جنوب افريقيا اجراء حوار حقيقي مع الأمم المتحدة وسوابو خلال المؤتمر الأخير حول مسألة ناميبيا دليل كاف على عزم بريتوريا على ابقاء احتلالها لناميبيا وانتهاك سلامتها الاقليمية ، والامعان في الاستغلال المسعور لثروتها الطبيعية ، وتمزيق الوحدة الوطنية لشعب ناميبيا .

وفي وجه هذا التحدي ، يقترح وفدي على الجمعية الآتي : أولا ، تكثيف الكفاح المسلح ؛
وثانيا ، زيادة العون للاجئين النامبيين ولدول خط المواجهة التي تقع ضحية لعمليات عدوان متكررة
تشنها جنوب افريقيا ، وذلك لتقوية المقدرة الدفاعية لدى دول خط المواجهة . وكما أكد الرفيـــــق
أحمد سيكوتوري ، رئيس جمهورية غينيا الشعبية الثورية :

" ان الحرية لا تتحقق بالتفاوض بل تؤخذ بالقوة . وان الكرامة لا تعطى كهبة ، بل

تنتزع انتزاعا " .

وهناك بعض المتطلبات التي لا تستطيع البلاد الممثلة هنا أن تتصل منها ، في مواجهة حالة
مثل تلك التي يوجد فيها شعب ناميبيا .

ان من الغريب ، بل ومن المقلق ، ما يلاحظه المرء من أن بعض أعضاء المجتمع الدولي ،
وبصفة خاصة الدول الغربية ، المسؤولة عن الأمن الدولي ، هم في نفس الوقت حماة المصالح الانانية
للأقلية الاستعمارية العنصرية في جنوب افريقيا . أليس هذا خيانة لثقة الانسانية بأسرها ؟

ان في حوزتنا وسائل لا قناع بريوتوريا بالتخلي عن موقفها الوقح ، وكل ما نحتاجه هو استخدام
هذه الوسائل بجسارة . ان أول هذه التدابير الحاسمة هي العقوبات الاقتصادية الالزامية ،
المنصوص عليها في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . انها أساسية وحيوية . لقد كان فرض الحظر
على الاسلحة خطوة تمخضت عن نتائج مشكوك فيها ، بالاحرى . ومنذئذ ، كان هناك اتفاق بالاجماع
على فرض جزاءات اقتصادية بفعالية على حكومة جنوب افريقيا .

اننا نؤيد بحزم القرار المتخذ في الاجتماع الوزاري المنعقد مؤخرا في نيودلهي ، وفســـــي
الاجتماع الأخير لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا ، لدعوة مجلس الأمن الى انعقاد
للنظر في مسألة ناميبيا ، بغية الاتفاق على التدابير المعينة الواجب اتخاذها ضد حكومة جنوب
افريقيا .

ويود وفدي ان يقدم أحر التهاني الى مجلس الأمم المتحدة لناميبيا لتفانيه ولروح المسؤولية
التي أبدتها في أداء مهمته تحت رئاسة السيد بول لوساكا ، سفير زامبيا .

وفي الختام ، يود وفدي أن يؤكد من جديد التضامن التام لشعب غينيا المناضل ، وحزب
دولته ، مع سوابو ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، في كفاحها العادل البطولي من أجل
التحرر الوطني والسيادة .

السيد بامتينن (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد استأنفت الجمعية العامة النظر في مسألة ناميبيا في لحظة حرجة للغاية . ومنذ فترة قصيرة فقط ، عقد اجتماع في جنيف للبت في الكيفيات النهائية لتنفيذ خطة مجلس الأمن الخاصة بناميبيا . وكان يبدو أن خاتمة الجهود الدائبة المبدولة خلال الثلاث سنوات الماضية أصبحت قريبة المنال . الا أن الاجتماع كان عقيما . وقد أهدبت آمال المجتمع الدولي مرة أخرى . ولا مجال للتأويل عند تحديد المسؤولية عن الفشل : ان جنوب افريقيا تتحمل المسؤولية الكاملة عن هذا الفشل .

لقد أثارت جنوب افريقيا طائفة من الحجج خلال عملية المفاوضات الطويلة . وكانت آخر هذه الحجج تتعلق بتحيز أو تجرد الأمم المتحدة بالنسبة لهذه المسألة . ان الرد الواضح على السؤال الأخير سهل للغاية : ان الأمم المتحدة متحيزة . ولقد كانت الأمم المتحدة ومازالت متحيزة : انها تؤيد ايجاد حل سلمي آني لهذه الحالة على أساس انتخابات حرة وعادلة ، وانتقال ناميبيا في وقت مبكر الى الاستقلال الكامل . ان مصدر هذا التحيز هو الميثاق ذاته ، وبصفة خاصة الفصل الحادي عشر منه ، وكذلك وضع ناميبيا القانوني باعتباره اقليما دوليا قد تحملت الأمم المتحدة المسؤولية عنه . وتتمتع ، في هذا الصدد ، الأمم المتحدة بالثقة الكاملة من جانب الدول الأعضاء .

لقد نالت عملية المفاوضات الطويلة من صبر المجتمع الدولي بصفة عامة ، والدول الافريقية بصفة خاصة . وان الوعي السياسي الذي أبدته منظمة الوحدة الافريقية ، ودول خط المواجهة ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) يستحق كل تقدير . كما أن خيبة الأمل التي تشمر بها لها ما يبررها . الا أن الحكمة السياسية وبعد النظر سيكافآن دائما . وان الصبر الذي تحلّت به الدول الافريقية سيثبت جدواه . اننا نقدر اسهام الدول الغربية الخمس التي ساعدت على اجراء المفاوضات . واننا نأمل أن تظل تلك الدول على بيّنة من مصلحتها والمسؤولية المستمرتتين ، وأن تتصرف على هذا الأساس .

لقد كانت حكومة جنوب افريقيا ومازالت العقبة الرئيسية في طريق ايجاد تسوية سلمية فسي ناميبيا . وكانت نواياها طول الوقت ملتبسة ، على أقل تقدير . كما أن اجتماع جنيف كان دليلا آخر على هذا . وان امكانيات نيل ناميبيا استقلالا حقيقيا تتطلب حدوث تغير كبير في موقف جنوب افريقيا . ومن الصعب ، في كثير من الأحيان ، قياس الفوائد الطويلة المدى بمقياس الكسب الآتي .

الا أن ايجاد تسوية سلمية في ناميبيا ، مثلما جرى في زمبابوى ، سيكون حلا مفيدا للجميع ، بعد سفك الدماء وأعمال العنف . وان ترك المخاوف والظنون المسبقة سيساعد جنوب افريقيا أيضا في تحديد علاقاتها مستقبلا مع ناميبيا المستقلة . وسيكون على جنوب افريقيا ، ان عاجلا أو آجلا ، أن تعترف بضرورة التغيير .

ان موقف حكومتي من مسألة ناميبيا ثابت لا يتغير . وان احتلال ناميبيا غير الشرعي يجب أن ينتهي . ويتعين اعطاء شعب ناميبيا حق تقرير المصير . ولن يقبل المجتمع الدولي أى حل داخلي .

ان حكومتي تعمل في اتصال وثيق مع الدول الشمالية الأخرى ، بالنسبة لهذه المسائل . وقد عبر وزراء خارجية الدول الشمالية ، منذ أيلول / سبتمبر ١٩٧٧ ، عن تأييدهم المشترك للجهود المبذولة بغية الوصول الى تسوية سلمية لمسألة ناميبيا . ومنذئذ ، تابعت الدول الشمالية ، عن كعب الجهود الرامية الى ايجاد تسوية متفاوض عليها ، بموجب قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) . وقد كانت هذه الدول على اتصال دائم مع الدول الخمس الغربية ، صاحبة الاقتراحات ، ومع المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومع دول خط المواجهة . وقد أكد وزراء خارجية الدول الشمالية التزامهم بخطة الأمم المتحدة ، في اجتماعهم المنعقد في أيلول / سبتمبر من العام الماضي .

ولنا ، نحن معشر الفنلنديين ، علاقة صداقة خاصة مع شعب ناميبيا استمرت أكثر من قرن . وتعتمد هذه العلاقة على الأنشطة الانسانية والتربوية . وان مبادرة فنلندا واقتراحاتها ، في الأمم المتحدة ، قد أدت الى اصدار فتوى محكمة العدل الدولية ، عام ١٩٧١ ، التي أكدت أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي ، والى انشاء معهد ناميبيا . كما أن برنامج بناء الدولة الناميبية ، الذى يسير بخطى حثيثة ، أنشئ أيضا بمبادرة من حكومة فنلندا . اننا نتبرع كل عام لصندوق الأمم المتحدة لناميبيا ، وللمعهد ولبرنامج بناء الدولة الناميبية . وقد تعهدت حكومتي بالفعل بجعل ناميبيا ، بمجرد حصولها على الاستقلال ، من المستفيدين الرئيسيين من المساعدة التقنية الثنائية الفنلندية . ومازالت فنلندا تقدم المساعدة المالية وغيرها من أنواع المساعدة الى سوابو لأغراض انسانية .

وان كل ما نفعله نابع من رغبتنا في الاسهام ، بشكل بناء وواقعي ، في نصره قضية

شعب ناميبيا .

(السيد باستينن ، فنلندا)

لقد كانت مسألة ناميبيا مصدر قلق عميق للأمم المتحدة بأسرها لمدة تنيف على ٣٠ عاما . واضطلعت الأمم المتحدة بمسؤولية مباشرة تجاه ناميبيا قبل ١٤ عاما خلت ، وأنهت انتداب جنوب افريقيا . ان من واجبنا أن ننوه بالعمل الدؤوب الذي أنجزه مجلس ناميبيا منذئذ ، وان تقرير المجلس المعروض علينا لشاهد على جهود المبدولة تحت الرئاسة الفعّالة للسيد بول لوساكا ، سفير زامبيا . وقد وصف التقرير بتفصيل حيّ آلام شعب ناميبيا المستمرة ، وتعذب أمة أسيرة وحرمانها من حقوقها الانسانية ، واستنزاف مواردها الطبيعية الوفيرة ، التي هي قوام حياتها في المستقبل . لقد طال انتظار الوفاء التام بالمسؤولية التاريخية الكاملة التي تقع على عاتق هذه المنظمة وأعضائها تجاه شعب ناميبيا . ولهذا ، تبقى مسألة ناميبيا بمثابة اختبار عظيم لهذه المنظمة ، ولنا جميعا .

السيد بيند انيا رود ريفيز (نيكاراغا) (الكلمة بالاسبانية) : لا مفر لنا من أن نستهل كلمتنا عن مسألة ناميبيا بالاشارة الى إخفاق اجتماع جنيف في تحقيق استقلال ذلك الشعب المتألم منذ وقت طويل . وبالرغم من العمل الذي قام به الأمين العام بتفان وصبر ، فانه لا يسع المجتمع الدولي الا أن يشعر بالغضب وهو يشاهد وفد جنوب افريقيا يتسبب بشكل مفضوح ومتعمد في انهيار هذا الاجتماع .

ان الاهدانات البذيئة جاءت لتضاف الى التصلب الذي ميّز موقف ممثلي النظام العنصرى ، كما كان عليه الحال في الماضي . وقد اتضح مرة أخرى أن نظام بريتوريا يرفض قبول خطة الأمم المتحدة العادلة والضرورية لاستقلال ناميبيا .

ولم يحاول نظام جنوب افريقيا أن يبيح في أى وقت ، بصفة جدّية ، تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . بل على خلاف ذلك ، فقد شاهدنا الاستفزازات ووسائل التعميق الرامية الى تحقيق هدف جنوب افريقيا الحقيقي ، ألا وهو الابقاء على احتلالها غير الشرعي ، القمعي والاستغلالي للأمة الناميبية . لقد تصرف عملاء سلطة الاحتلال بوقاحة وكأنهم يمثلون دولة حقيقية .

لم يكن هذا هو موقف المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . فقد حضرت سوابو الى جنيف عازمة على اجراء حوار ، والتفاوض بصفة جدّية ، معرّزة ليس فقط بدورها في طليعة الكفاح العادل لشعب ناميبيا الشجاع من أجل نيل حريته وتقرير المصير الحقيقي ، بل بالشرعية التي خوّلت لها بموجب عدة قرارات صدرت عن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

ولقد أوضحت سوابو ، منذ البداية ، وهي في موقف قوى ومشروع تتمتع به بحكم التاريخ والتأييد الشعبي لها استعدادها للتوقيع فوراً على اتفاق وقف إطلاق النار ، والاتفاق على موعد وصول فريق الأمم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية المنصوص عليه في خطة الأمم المتحدة . وأثبتت سوابو تماماً ، في جنيف ، الحنكة السياسية وروح المسؤولية وأنها قادرة على حكم ناميبيا بعد الاستقلال .

هل لنا أن نستنتج ، على ضوء هذا الفصل الجديد في التاريخ الطويل لتصلب جنوب افريقيا تجاه ناميبيا ، انه لم يبق الآن سوى سبيل الكفاح المسلح ؛ ومن الواضح أن نظام جنوب افريقيا يؤمن بهذا ، لأن عدم اعتداده بفرصة الانتقال السلمي الى استقلال ناميبيا ، ليس سوى مناورة دبلوماسية تشكل ، بدورها ، جزءاً من استراتيجية شيطانية لإدامة سيطرة الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي ، بجميع الوسائل ، وللتخفيف من حدة الأزمة الداخلية العميقة التي يمر بها ذلك النظام الوحشي . وان أوضح دليل على نوايا بريتوريا هو التصعيد الجديد لأعمال العدوان المسلح ضد البلدان المجاورة . وفي الآونة الأخيرة ، في ٣٠ كانون الثاني /يناير ، شنّ المفاوير العنصريون هجوماً على منازل اللاجئين المنتمين الى المؤتمر الوطني الافريقي ، في موزامبيق . تضاف الى هذا أعمال العدوان الجديدة المرتكبة ضد جمهورية أنغولا الشعبية . وقد هدّد رئيس وزراء جنوب افريقيا ذاته ، في بيان صادر في ٢٥ شباط /فبراير ، بمواصلة أعمال العدوان ضد دول خط المواجهة ذات السيادة . هذه هي بداية تصعيد العدوان ضد البلدان التي تساند حركات التحرير في المنطقة . وان الهدف الرئيسي من وراء أعمال العدوان هذه هو الاخلال باستقرار بلدان خط المواجهة لاضعاف التزامها الوطيد بتحرير ناميبيا .

ان هذا هو الاطار الذى تفسر فيه نيكاراغوا وتدين القمع الشديد الذى تسلّطه ادارة الاحتلال غير الشرعي على شعب ناميبيا وعلى سوابو ، طليعة كفاحه . ويحاول العنصريون خلق جو من الفزع بغية فرض اتفاق سياسي يرمي الى الابقاء على نظام الفصل العنصرى الوحشي ، واستغلاله الاستعماري . اننا نشاهد إرغام أبناء ناميبيا على التجنّد من أجل خلق قوة قمع ، أو ما يسمى جيش افريقيا الجنوبية الغربية . ومن خلال هذه المناورة ، وخلق أجهزة حكم طيّعة ، يظهر تصميم جنوب افريقيا على اعلان استقلال ناميبيا ، بصفة انفرادية ، ولمصلحة جنوب افريقيا .

كذلك ، تلاحظ نيكاراغوا وتدين التعاون العسكري ، بين جنوب افريقيا وبعض الدول ، الذي يشكل انتهاكا لقرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧) ، الذي فرض حظرا على السلاح ضد جنوب افريقيا . وان أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية الشريكة لجنوب افريقيا ، والمنفعة من استغلال موارد ناميبيا البشرية والمادية ، تشكل حجر عثرة أمام استقلال ناميبيا . واننا نشير الى المرسوم رقم ١ ، الصادر عن مجلس ناميبيا ، ونؤيده ، ذلكم المرسوم الذي يناشد الدول التي تستمر شركاتها عبر الوطنية في العمل في ناميبيا في ظل ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية ، أن تتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون ذلك .

وان نفس المصالح تطالب الآن بزيادة تفهم جنوب افريقيا ، وبعض نظم القمع الأخرى ، فسي الوقت الذي تصف فيه حركات التحرير في ناميبيا وفلسطين والسلفادور بأنها ارهابية . وان خطر الاعتداء العنيف ، بواسطة القوات المسلحة المجرمة هو حقيقة يومية بالنسبة لتلك الشعوب ؛ لأن الشعوب هي التي تقع ضحية الارهاب . لكن الشعوب لن تكون بيادق يحركها أولئك الذين يؤكدون بأن لهم مصالح حيوية أو مناطق نفوذ ، ولن تكون ضحية أولئك الذين يرغبون في شن حرب باردة جديدة .

وحيث أن الموقف في ناميبيا يتفاقم بسرعة ، مشكلا بذلك تهديدا خطيرا للأمن والسلام الدوليين ، فان من الضروري أن تعيد الأمم المتحدة تأكيد مسؤوليتها في هذا المجال . وكما قال الأمين العام في تقريره :

" ان نتيجة اجتماع جنيف يجب أن تؤدي الى قلق دولي شديد " (S/14333) ،

الفقرة (٢١) .

اننا نذكر ونؤكد أن الأمم المتحدة مسؤولة بصفة مباشرة عن ناميبيا الى أن يقرر ذلك الاقليم مصيره على نحو حقيقي ، وانه لا يمكن أن يستهزأ أحد بقرارات الأمم المتحدة الا ويلقى العقاب . وتواجه الأمم المتحدة أخطر تحدّ لسלטتها منذ تأسيسها .

ان الأمل الذي يراود بعض الأوساط بأن جنوب افريقيا قادرة على أن تحكّم العقل ، وتحترم الأمم المتحدة ، يجب طرحه جانبا بصفة نهائية ، بعدما حدث في جنيف . ويجب أن تواجه الأمم المتحدة هذه الحقيقة ، وألا تكتفي بتجاهلها . وفي هذا الصدد ، فان موقف نيكاراغوا ، الى جانب

٩٥ بلدا آخرها ، قد عرض خلال الاجتماع الوزاري الذي عقدته مؤخرا حركة عدم الانحياز في نيودلهي ، ان ناشدت تلك البلدان مجلس الأمن القيام ، على وجه السرعة بفرض جزاءات اقتصادية الزامية على جنوب افريقيا ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، من أجل إرغام نظام بريتوريا على انهاء احتلاله غير الشرعي لناميبيا . وان نيكاراغوا توافق على التوصية التي تدعو الى عقد دورة استثنائية ، على المستوى الوزاري ، لبحث مسألة ناميبيا واتخاذ التدابير المناسبة الضرورية اذا لم يطبق مجلس الأمن الجزاءات الاقتصادية المشار اليها .

وفي الختام ، نؤكد من جديد أن شعب وحكومة نيكاراغوا الثورية سيواجهان التحدي المتجسد في الكفاح من أجل تحرير ناميبيا . واننا نؤيد ما جاء على لسان المراقب الدائم للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، الذي ندّغنا جميعا بأن قضية تحرير ناميبيا هي قضية الأمم المتحدة والتقدميين جميعا الذين نذروا حياتهم للسلام وصون الحرية . هذه هي قضية التحرر من الاستعمار ، وتحقيق حق تقرير المصير ، والحرية والاستقلال الوطني . واننا نضيف الى هذا ، بكل تواضع ، أنها أيضا قضية ثورة نيكاراغوا وشعب ساندينو .

السيد كاسيمسرى (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : لقد اضطرت الجمعية العامة ، لاعتبارات عاجلة وخطيرة الشأن ، للنظر في مسألة ناميبيا . وبعد الفشل المؤسف الذي مني به اجتماع جنيف السابق للتنفيذ فقد حان الوقت لكي تتطرق جمعيتنا لهذه المسألة الشائكة ، ولكي تمنع الفكر في اساليب العمل الممكنة مستقبلا .

ولقد كانت مسألة ناميبيا ، خلال ما يربو على ثلاثة عقود ، دليل شؤم بالنسبة للأمم المتحدة التي حققت ، من جهة أخرى ، انجازات تاريخية في ميدان انهاء الاستعمار . ان الأمم المتحدة المسؤولة مباشرة عن تحقيق تقرير المصير والحرية ، والاستقلال الوطني لناميبيا ، قد شاهدت جهودها وهي تحبط مرة بعد مرة بسبب تصلب ورياء سلطات بريتوريا .

وما زالت ناميبيا تحت احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي ، خلافا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، والقانون الدولي ، والحديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ، مما يشكل تحديا قاسيا للرأي العام العالمي وصيحاته . ان التاريخ المؤسف الذي عرفه احتلال جنوب افريقيا لناميبيا مفعم بالاعمال الوحشية المتمثلة في الاستعباد والنهب والسلب المرتكبة من سلطات الاحتلال . وان سياسة الفصل العنصري البغيضة ، واستغلال موارد ناميبيا الطبيعية المفرط يضافان الى القائمة الطويلة للجرائم الفظيعة المقترفة من طرف جنوب افريقيا ضد شعب ناميبيا .

وما فتئ وفدى يؤيد كفاح شعب ناميبيا - وفقا لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وايضا قرارات الأمم المتحدة الاخرى ذات الصلة - تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا ، بخية تحقيق أهدافه المشروعة المتمثلة في تقرير المصير ، والحرية ، والاستقلال داخل ناميبيا موحدة .

وان حق جميع الشعوب في تقرير المصير هو ، بلا ريب ، من اهم الحقوق المخولة للبشر . ومن المؤسف حقا ان نرى اليوم ، في بعض انحاء العالم ، شعوبا تعيش في مثل محنة الشعب الناميبي .

وفي هذه الحالات التي يقع فيها الاحتلال الاجنبي غير الشرعي والحرمان من ذلك الحق ، لا بد أن يكون هناك تهديد خطير للأمن والسلم الدوليين ، حين تقدم قوات الاحتلال على ارتكاب اعمال عدوانية وارهابية مباشرة ضد الدول المجاورة . ولناخذ ، على سبيل المثال ، الأعمسال

العدوانية التي تشنها جنوب افريقيا ضد الدول الافريقية الواقعة على خط المواجهة ، من ارغبي ناميبيا المحتلة بصفة غير شرعية .

ان السلم الدولي مهدد أيضا ، نظرا لاشتراك الدول الكبرى ، وتزايد التنافس بينهم في هذه الأماكن المضطربة . وعلاوة على ذلك فان هذه الاوضاع تتخضع عن مشاكل اللاجئيين المشردين ، التي تضاعف اعباء الدول التي تكون الملجأ الاول ، وأيضا أعباء المجتمع الدولي بأسره ، ناهيك عن المعاناة الانسانية الشديدة التي تصاحب مثل هذه التطورات .

ولهذا ، فانه يجب ، في حالة ناميبيا ، وجميع الحالات المشابهة ، ارقام سلطات الاحتلال على سحب جميع قواتها ، والكف عن قمع السكان الاصليين ، والامتناع عن تفكيك اقتصادهم ، ووقف التغييرات الديمغرافية في الاقليم المحتل ، ووضع حد لنهب مواردهم الطبيعية .

ويجب ضمان حرية شعب ناميبيا في ممارسة حقه في تقرير المصير بواسطة انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة . وتجدر الاشارة الى ان جنوب افريقيا كانت منمكة ، عام ١٩٧٨ ، في احباط جهود الأمم المتحدة السلمية فنظمت انتخابات غير شرعية في ناميبيا ، متحدية بذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وعلى الاخص قرار مجلس الأمن ٤٣٩ (١٩٧٨) . وقد اجريت هذه الانتخابات المزعومة بوجود قوات الاحتلال المسلحة ، في محاولة لاغفاء صفة الشرعية على احتلالها لناميبيا وايضا لتنصيب نظام عميل بقوة السلاح الاجنبي . الا ان المجتمع الدولي لم ينخدع بهذه المناورات الماكرة . ولهذا ، فقد ادان العالم اعمال جنوب افريقيا الفادرة اذانة شديدة .

ان موارد ناميبيا الطبيعية هي التراث المقدس لشعب ناميبيا . ويجب ان تمتنع جنوب افريقيا ، وسائر الاطراف المعنية ، عن استغلال هذه الموارد للاثراء على حساب حقوق ناميبيا السيادة على هذه الموارد . ويجب ان تمتنع كافة الاطراف عن مزاوله أي نشاط أو اقامة تعاون مع جنوب افريقيا ، من شأنهما عرقلة السير نحو تقرير المصير ، والحرية ، والاستقلال لشعب ناميبيا . وان تايلند قد فرضت طوعيا ، من جهتها ، حظرا تجاريا على جنوب افريقيا منذ بضعة سنوات ، وايدت باستمرار اتخاذ تدابير اخرى ضد نظام بريتوريا ، امثالا لقرارات الأمم المتحدة الاخرى ذات الصلة .

ولقد احاطت حكومتي علما ، بقلق شديد ، بالانباء التي تفيد ان جنوب افريقيا تحصل باستمرار على الاسلحة المتطورة والتكنولوجيا النووية ، مما يخالف مقتضيات الحظر المفروض على

الاسلحة . ولا شك ان المجتمع الدولي لا تخفى عليه النتائج الخطيرة ، والمخاطر الشديدة ، الناجمة عن هذا . ولذا ، علينا ان نضاعف جهودنا لمراقبة هذه التطورات عن كثب ، ولوضع حد نهائي لمثل هذا التعاون غير الشرعي .

ان رفض جنوب افريقيا ، باصرار ، تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، المؤرخ ٢٩ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ ، الذى يرسى القاعدة المناسبة لايجاد تسوية سلمية لمسألة ناميبيا ، يمثل تهديدا للأمن والسلم في المنطقة . كما ان عدم استعداد جنوب افريقيا للتوقيع على اتفاق لوقف اطلاق النار والشروع في تنفيذ خطة السلم التي أقرها مجلس الأمن ، هو ، في الواقع ، من علامات عجرفة جنوب افريقيا . ومن ثم ، يتعين اعتبار جنوب افريقيا مسؤولة عن فشل اجتماع جنيف السابق للتنفيذ ، الذى يسبب القلق الشديد وخيبة الأمل لوفدى . ويجب بذل قصارى الجهود لارغام جنوب افريقيا على الامتثال لجميع قرارات الأمم المتحدة ، دون اى ابطاء .

ويود وفدى ان يؤكد من جديد بانه يحذوه أمل كبير في ان تستعيد ناميبيا قريبا مكانها المشروع في مصاف الأمم . وفي انتظار ذلك فاننا نضم صوتنا الى أصوات الوفود الاخرى التي تطالب جنوب افريقيا بان تكف فورا عن قمعها الوحشي للشعب الناميبى ، ذلكم القمع الذى يعد جريمة نكراء ضد البشرية ، وان تنفذ خطة السلم ، بسرعة وعلى الوجه الكامل ، تحت رعاية الأمم المتحدة لضمان حصول ناميبيا على الاستقلال في اقرب وقت ممكن .

السيد دورجى (بوتان) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ابتهجنا ، منذ عهد قريب ،

لنجاحنا في تحقيق هدفنا المتمثل في نيل زمامبوى الحرية والاستقلال . ولن نقف مكتوفى الايذى في الوقت الذى تكافح فيه ناميبيا من أجل استقلالها .

لقد عانى شعب ناميبيا ، تحت وطأة نظام غير شرعي ، وقمحي ، واستبدادى ، طوال ستة عقود ، ومن المؤسف حقا ان نجتمع هنا من جديد للتصارع مع مسألة استقلال ناميبيا ، الذى كان يجب ان يصبح حقيقة واقعة منذ وقت طويل . ولا يخامرنا اى شك نحن ، بخلاف جنوب افريقيا ، انه يجب ان تتبوا ناميبيا مكانها اللائق في مصاف الأمم الحرة .

وقد كانت ومازالت أوضاع الناميبيين السود ، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، تحت ادارة جنوب افريقيا ، سيئة للغاية بل محزنة ، في الواقع .

وان وحشية الممارسات القمعية والتمييزية التي تعتمد اليها جنوب افريقيا في ناميبيا تزداد خطورة نظرا لما تشكله هذه الممارسات من تهديد للأمن والسلم الدوليين . كما أن جنوب افريقيا تستخدم ناميبيا كقاعدة للاعتداء على الدول المجاورة ، ومن الممكن بمسهولة ان تستفحل الاوضاع المتفجرة السائدة في ناميبيا ، بسبب حرب العصابات ، فتشمل جهات أخرى غير المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) وقوات جنوب افريقيا . وبغض النظر عن هذا ، فان جنوب افريقيا تستغل بصفة غير مشروعة ، موارد ناميبيا الطبيعية ، وخاصة الاورنيوم ، الذي يزيد استغلاله وتجهيزه وتسويقه ، بطريقة عشوائية ، من تهديد الأمن والسلم الدوليين .

ولقد كانت الأمم المتحدة نشيطة دائما في الضغط على جنوب افريقيا لمصلحة استقلال ناميبيا . وألغت الجمعية العامة رسميا انتداب عصبة الأمم بموجب قرارها ٢١٤٥ (د - ٢١) ، معلنة بذلك ان جنوب افريقيا فشلت عن الاضطلاع بمسؤولياتها لتحقيق الرفاهية المادية والمعنوية لشعب ناميبيا . وبعد الغاء الانتداب ، تحملنا ، نحن داخل الأمم المتحدة ، بمسؤولية ادارة شؤون ناميبيا ، واكدنا ونضعها الدولي الى ان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة نتيجة لانتخابات حرة . وبمقتضى هذه المسؤولية ، قامت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية الخامسة ، المعقودة في عام ١٩٦٧ ، وفقا للقرار ٢٢٤٨ (د ١ - ٥) بانشاء مجلس ناميبيا لادارة الاقليم حتى ينال الاستقلال ، وفي هذا الصدد ، أود أن أعبر عن تقديروفي لمجلس ناميبيا ورئيسه ، سعيا بول لوساكا ، لجهودهم الدائبة من أجل بلوغ أهداف الأمم المتحدة . وقد اعتمدت الجمعية العامة ، في دورتها الاستثنائية التاسعة بشأن ناميبيا ، في نيسان / ابريل ١٩٧٨ ، برنامجا محدد المعالم من أجل استقلال ناميبيا ، بما في ذلك خليج والفيس .

ولقد كان عمل الجمعية العامة فيما يتعلق بناميبيا من الاهمية بمكان ، لكن قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) هو الذي دعا ، لأول مرة ، الى اجراء انتخابات في ناميبيا ، واستندت الى ذلك القرار جميع الجهود التالية لتحقيق استقلال ناميبيا تحت رعاية الأمم المتحدة .

بيد ان تصلب جنوب افريقيا احبط كل نشاط حقيقي يرمي الى اجراء انتخابات حرة ونزيهة . وأدت المفاوضات بين الدول الغربية الخمس الاعضاء في مجلس الأمن ، من جهة ، وجنوب افريقيا ، من الجهة الاخرى ، الى اتفاق لاجراء انتخابات حرة ونزيهة تحت اشراف ومراقبة الأمم المتحدة ، واتخذ هذا الاتفاق طابعا رسميا ، عند اعتماده رسميا في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وثبت ، من جديد ، ان جنوب افريقيا لا ترغب في التعاون . ووافقت جنوب افريقيا ، فسي بادئ الأمر ، على قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الا أن الجولة الاخيرة من معادلات ما قبل التنفيذ ، التي بعرت في جنيف من ٧ الى ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ، باءت بالفشل بسبب امتناع جنوب افريقيا عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

وحاولت جنوب افريقيا ، خلال محادثات جنيف الاخيرة تلك ، التستر وراء النظام العميل الذي نصبتة في ويندهوك ، في ناميبيا ، غير انه لا يخفى على أحد من يحرك تلك الدمية . ويبدو ان هؤلاء العملاء يختلقون دائما الاعذار لمرقلة التقدم عندما تسير الامور نحو اتخاذ تدابير حاسمة بشأن استقلال ناميبيا .

ونظرا لفشل محادثات ما قبل التنفيذ ، فان المؤتمر الوزاري الأخير لبلدان عدم الانحياز ، المنعقد في نيودلهي من ٩ الى ١٢ شباط /فبراير من هذا العام ، ناشد مجلس الأمن ، فسي بيانه ، بان يقوم ، على وجه السرعة ، بفرض جزاءات الزامية ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، ضد جنوب افريقيا ، كي تنهي احتلالها غير الشرعي لناميبيا ؛ واوصى الوزراء ، بعقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة ، اذا لم يفرض مجلس الأمن جزاءات اقتصادية من هذا القبيل . ويأمل وفدي ان تتخذ هذه الجمعية التدابير اللازمة لهذه الغاية . ولم يعد بإمكاننا السماح لأعمال جنوب افريقيا الشائنة ان تستمر . ان وفدي يؤمن انه يجب ان نعبئ ، خلال هذه الدورة ذاتها ، كافة مواردنا لضمان انقاذ ناميبيا من براثن جارتها القاسية الجشعة .

ان مملكة بوتان تحب السلام ، وقد كان موقفنا دائما الترحيب بكل التدابير التي تقترحها وتتخذها الأمم المتحدة ، وتأبيد تلك التدابير الرامية الى انزعاف عناد جنوب افريقيا باستخدام وسائل غير العنف . وكنا نجادل دائما جهارا بأن السبيل الوحيد المتاح امام شعب ناميبيا لممارسة حق تقرير المصير ، دون خشية الانتقام ، هو سحب جيش جنوب افريقيا من المنطقة ، واجراء انتخابات تحت اشراف الأمم المتحدة . وان الجهود المتواصلة قربتنا من هذا الهدف ، الا ان تحقيقه بصفة نهائية قد احبط . فجنوب افريقيا الآن تتشكك في شرعية ونزاهة الأمم المتحدة نفسها . ولا يمكن التخاضي عن هذا الوضع ، وعلينا ان نبذل جهدا جبارا لتحقيق هدفنا النهائي ، الا وهو انشاء دولة مستقلة استقلالا تاما في ناميبيا لتكون شريكا مساويا ومحترما في اسرتنا الدولية .

السيد سيلوال (نيبال) (الكلمة بالانكليزية) : تنظر الدورة الخامسة والثلاثين

المستأنفة للجمعية العامة في مسألة ناميبيا في وقت يسود فيه قلق شديد حول مستقبل ذلك الاقليم .
لقد تسارعت الاحداث ، خلال الشهور الاخيرة ، وان الهيئة الدولية تمر الآن بمرحلة حاسمة يجرى فيها اختبار التزامها بالاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا .

وان مختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ، وعلى الاخص قرارى مجلس الامن ٣٨٥

(١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) ، قد رسمت ، بوضوح ، الطريق المؤدى الى استقلال ناميبيا .
كما ان عقد مؤتمر جنيف السابق للتنفيذ ، في مستهل هذا العام ، قد بثت على الامل فسي ان
استقلال ناميبيا ، الذى تأخر كثيرا ، سيتحقق هذا العام . وفشلت المحادثات بسبب تصلب جنوب
افريقيا المعهود . وان تشكك جنوب افريقيا في نزاهة الامم المتحدة ، وطلب ممثلي الاقليم
المزعومين ، والحاكم الادارى الذى عينته بريتوريا ، خلق جوا من الثقة ، كشف عن نوايا جنوب افريقيا
الحقيقية .

هذا ، وان محادثات جنيف السابقة للتنفيذ اظهرت مرة ثانية استعداد المنظمة الشعبية
لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، الممثل الحقيقي الوحيد لشعب ناميبيا ، الدخول فسي
اى سعي هادف الى تسوية مسألة ناميبيا عن طريق التفاوض . ولقد أيدنا ، ومازلنا نؤيد ، الكفاح
المشروع من أجل الاستقلال بقيادة سوابو . ويود وفدى ، أيضا أن يعبر عن تقديره لجهود
الأمين العام للامم المتحدة الرامية الى ايجاد حل سلمي للمشكلة . كما أود أن اعبر عن تقدير
وفدى للجهود التي بذلها ، خلال المحادثات السابقة للتنفيذ ، كل من دول خط المواجهة
ونيجيريا ومنظمة الوحدة الافريقية ، وفريق الاتصال التابع للدول الغربية الخمس .
وان وفدى يؤيد أنشطة مجلس الامم المتحدة لناميبيا كل التأييد ، ويثني كثيرا على جهود
من أجل استقلال ناميبيا في وقت مبكر .

ويشكل تحدى جنوب افريقيا للرأى العام الدولى تهديدا للامن والسلم الدوليين . وان التعزيز
العسكرى لجنوب افريقيا في ناميبيا يبرز هذه الحقيقة . وليس من قبيل الصدفة ان تزايد عن
النظام العنصرى كان مشفوعا بتصاعد عدوانه ضد الدول الافريقية المجاورة . وان تصعيد جنوب
افريقيا للقمع داخل ناميبيا لدليل آخر على نواياها .

ولا يمكن تصور تسوية عادلة لمسألة ناميبيا الا على أساس الانسحاب الكامل ، وغير المشروط ، لقوات الاحتلال والغاء النظام الادارى الذى فرضته جنوب افريقيا ، وضمان السلامة الاقليمية لناميبيا . ويتمين على الامم المتحدة الآن ان تحقق تطلعات الشعب الناميبى . اننا نؤيد ، بشدة ، اتخاذ تدابير شاملة ، بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وتنفيذها بفعالية . وان اتباع سياسة متمثلة في تطبيق جزاءات شاملة وفعالة ومنتظمة هو وحده يكفل ارغام جنوب افريقيا على انتهاء احتلالها غير الشرعى وقيامها ، تحت اشرف ومراقبة الامم المتحدة ، بنقل السلطة الى شعب ناميبيا . ان تلك الجهود الدولية المتضافرة يجب أن تكون لها صلة ليس بناميبيا وحدها ، بل ايضا بسياسة الفصل العنصرى التى ينتهجها نظام جنوب افريقيا . وبعد تجريب مختلف السبل ، يأتى وقت للعمل . وما من تأجيل او تردد أو ضعف الا وسيقوى عضد المستبدين العنصريين ، وسيعنى هذا احباط المقاصد والهادى النبيلة المتوخاة في ميثاق الامم المتحدة ، والتي التزمنا جميعا باعلاء شأنها .

السيد أوكيهو (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد بقيت مسألة ناميبيا مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة منذ ان ظهرت بداية عهد هذه المنظمة . ولهذا ، فقد أبدى المجتمع الدولى رايه بصدد هذا عدة مرات ، ولكن نظام بريتوريا العنصرى كان ، في كل مرة ، يصمم أذنيه عن سماع هذا الرأى .

وكان يجب اجراء هذه المناقشة المتأخرة حول ناميبيا في شهر ديسمبر من العام الماضى . وقد تصرف المجتمع الدولى بحسن نية اعتقادا منه بأن نظام جنوب افريقيا العنصرى سينفذ أحكام تسوية يتم التوصل اليها في جنيف ، بحيث تحصل ناميبيا على الاستقلال ، في نهاية المطاف ، خلال عام ١٩٨١ ، بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سواهو) . ومع الاسف ، ناور نظام بريتوريا العنصرى الاجرامى ، باتباع أساليب الرياء والمماطلة ، من أجل تضليل المجتمع الدولى الذى تحدوه النية الحسنة .

ويمكن القول ان سواهو كانت على حق عندما شعرت ان النظام البويرى يلجأ الى الأعيى السياسية الشريرة المألوفة بغية زيادة تأخير تنفيذ قرارى مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) ، وقد لجأت جنوب افريقيا الى هذه الاساليب القذرة من أجل كسب الوقت ولكي يتوسط

قد ماها بشكل خطير بتعزز الاحتلال غير الشرعي ، والاضطهاد الاستعماري ، واستغلال ناميبيا .
لقد أدان المجتمع الدولي التمييز العنصري بوصفه جريمة ضد الانسانية ، ونعت نظامه بأنه غير
شرعي ، ورغم هذا مازال الفاشيون يتصرفون وكأن باقي العالم لا يهم .
ان النظام الفاشي الاستعماري ، في بريتوريا ، يحاول حاليا خداع العالم بتشويه الحقائق ،
والقاء اللوم على الاخرين بالنسبة لفشل مؤتمر جنيف . وقد التزمت جنوب افريقيا وحدها بالعناد
بالنسبة للاقتراح الخاص بوقف اطلاق النار وتعذر ، بالتالي اجراء انتخابات حرة وعادلة تحت
اشراف الأمم المتحدة .

ان الدعاية الجوفاء التي يروجها الآن النظام العنصري خالية من الصدق تماما . وان المجتمع
الدولي يكرر مطالبته لادارة جنوب افريقيا العنصرية والاستعمارية غير الشرعية بالانسحاب من ناميبيا
فورا ودون أى قيد أو شرط .

ولعل من الضروري اعادة سرد الاحداث التي وقعت حتى الآن . ففي شهر نيسان /ابريل
١٩٧٨ ، أعلنت الدول الغربية الخمس ، التي كانت آنذاك أعضاء في مجلس الأمن ، عن اقتراح
للتسوية وفق أحكام قرار مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) ، مما بعث الامل في تحقيق استقلال ناميبيا ،
بعد طول انتظار . وقد جاء هذا الاقتراح نتيجة لمباحثات طويلة جرت مع كل من جنوب افريقيا
وسوايو ، ومع الاطراف الاخرى المعنية ، وبصفة خاصة دول خط المواجهة .

وفي شهر ايلول /سبتمبر من ذلك العام ، أقر مجلس الأمن خطة الأمين العام لتنفيذ
اقتراح التسوية ، وقرر أن ينشئ ، تحت سلطته ، فريق الامم المتحدة للمساعدة في الفترة الانتقالية .
وقد غرر النظام العنصري بالهيئة الدولية بقبول اقتراح التسوية المقدم من الدول الغربية الخمس في
نيسان /ابريل ؛ ومن جهة أخرى ، رفض خطة الامين العام التنفيذية .

ولهذا ، فان وفدى يساوره قلق شديد ازاء موقف جنوب افريقيا المتصلب ، الذي حال دون
التوصل الى اتفاق حول وقف اطلاق النار . وهكذا ، يواجه المجتمع الدولي الآن موقفا مؤسفا
يدعو الى القيام بمساعي جديدة . كما أنه يرى انه لا مندوحة للمجتمع الدولي من اتخاذ أعنف التدابير
ضد النظام العنصري . وعندما عقد وزراء بلدان عدم الانحياز مؤتمرهم ، في نيودلهي ، خلال
الشهر الماضي ، توصلوا الى أنسب وأصح الاستنتاجات حول الاجراءات التي يتمين على المجتمع

الدولي اتخاذها ضد جنوب افريقيا . ان حكومة كينيا تؤيد هذه الاستنتاجات تأييدا كاملا . لذا ،
أود اقتباس توصية وزراء الخارجية ، التالية :

” ونتيجة لفشل مؤتمر جنيف بسبب رياء جنوب افريقيا وغطستها ، وجه الوزراء نداء
عاجلا الى مجلس الامن لتوقيع عقوبات اقتصادية ملزمة شاملة ضد جنوب افريقيا ، بموجب الفصل
السابع من ميثاق الامم المتحدة ، وذلك لارغام نظام بريتوريا على انهاء احتلاله غير المشروع
لناميبيا ” .

يجب ، بالتالي ، على المجتمع الدولي أن يواجه ، بصفة مباشرة ، عجرفة جنوب افريقيا . كما ان
مجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الافريقية ، المعقود في اديس أبابا ، بعد اسبوع من اجتماع
نيودلهي ، أيد هو ايضا الجزاءات الاقتصادية الشاملة .

وتؤمن كينيا ، بوصفها بلدا كافح الاستعمار للحصول على الاستقلال ، ان ناميبيا ستنال
استقلالها لا محالة . هذا أمر مكتوب . يتعين على جنوب افريقيا ان تصفي أو تعمي على الاقل
ما هو مكتوب . ان اخواننا الافارقة يموتون في سبيل الحرية ، التي هي حق لهم غير قابل للتصرف .
وسيؤيد شعب كينيا دوما شعب ناميبيا عن طريق منظمته الحقيقية الوحيدة ، أي سوابسو ،
التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية أيضا ، باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا
المقهور . وفي الحالة الراهنة ، لم تترك عجرفة وتصلب جنوب افريقيا أي مجال للتصرف ، باستثناء
فرض الجزاءات الاقتصادية . وقد يكون هذا هو الاجراء الوحيد لضمان مطاوعة جنوب افريقيا
لموقف العالم تجاه مسألة ناميبيا .

ويرجو وفدي ان تتفطن جنوب افريقيا الى سخط المجتمع الدولي المتزايد ، وألا تتصرف
وكأن المجتمع الدولي غير جاد . وستؤيد حكومتي كفاف سوابو بكافة أشكاله الى أن يتحرر من الاستعمار
والعنصرية شعب ناميبيا ، المقهور . اننا نعارض التجزئة المنهجية لاقليم ناميبيا ، المتمثلة في
اقامة البانتوستانات واننا نعارض سياسة ” فرق تسد ” ، التي ينتهجها النظام العنصري ، واجراء
انتخابات مزيفة ، وتعيين مجلس وزراء مزعوم . وسنعارض دائما جرمان شعب ناميبيا من ثروته
الاقتصادية ، عن طريق الاستغلال العشوائي لموارده الطبيعية .

ولن تتعاون جنوب افريقيا في التفاوض من أجل وقف اطلاق النار الا اذا أرغمها الكفاح المسلح على ذلك . وستساعد الجزاءات الاقتصادية الشاملة على الوصول بذلك الكفاح الى النهاية لهذا ، يتعين على المجتمع الدولي ان يأخذ في الحسبان هذه الحقائق حين يتطرق الى هذه المسألة .

يجب اخراج جنوب افريقيا من ناميبيا كي يتسنى لشعب ناميبيا ان يجرى انتخابات حرة وعادلة تحت اشراف ومراقبة الامم المتحدة . وان لدى المجتمع الدولي الاسباب الاخلاقية الكافية لجعله يسعى الى ان تكف ناميبيا عن كونها جييا مستعمرا خاضعا للنظام العنصرى .

السيد شيخو (البحرين) : لقد أيدت غالبية وفود الدول الاعضاء في هذه المنظمة سنة بعد سنة حق شعب ناميبيا في الاستقلال وتقرير مصيره بنفسه ، وأكدت كذلك واجب الامم المتحدة في تمكين شعب ناميبيا من ممارسته لحقوقه المشروعة . ولكن كلام التأييد هذا مع الاسف عبر السنين المتوالية لم يساعد شعب ناميبيا حتى الان على الحصول على استقلاله وحقه في تقرير مصيره بنفسه . هذا وقد أجلت الجمعية العامة في الدورة الماضية تدارسها مسألة ناميبيا وذلك بمقررها رقم ٤٥٠/٣٥ بتاريخ ١٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ بفرض منح محادثات جنيف التي تقرر عقدها في الفترة من ٧ الى ١٤ كانون الثاني /يناير الماضي تحت رعاية الامم المتحدة فرصة للمفاوضات الايجابية . ولكن حكومة بريتوريا لم تستفد من هذه الفرصة الثمينة وبفطرسه لا مشيل لها لم تعامل الامم المتحدة بنفس اللباقة وحسن النية وعمدت الى احباط محادثات جنيف رغم التنازلات والروح الطيبة التي أظهرها المؤتمر الاخرون (أى عدا جنوب افريقيا) .

السيد الرئيس ،

لقد فوضت عصبة الامم جنوب افريقيا بممارسة الانتداب على ناميبيا وقد اتضح للأسف انه قد عين الذئب راعيا والمفتصب قاضيا ويات شعب ناميبيا رهينة تحت يد حكومة بريتوريا العنصرية اللانسانية . وفي ٢٧ تشرين الاول / اكتوبر ١٩٦٦ أنهت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢١٤٥ (د-٢١) انتداب جنوب افريقيا الذي كانت تمارسه على ناميبيا ، وفي العام التالي انشاء مجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وتتالت قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وفتوى محكمة العدل الدولية التي التمسها مجلس الامن بموجب قراره رقم ٢٨٤ (١٩٧٠) بتاريخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٠ ، كلها تؤيد حقوق الشعب الناميبي غير القابلة للتصرف وتندد بمواقف حكومة بريتوريا غير المشروعة . ولكن هذه القرارات القتالية لم تؤت ثمرها ولم تثن حكومة بريتوريا العنصرية على الاستماع الى لغة الحق والعدالة . ولذا فقد آن الاوان للامم المتحدة ان تغير اسلوب الحوار والرجاء مع حكومة بريتوريا الى اسلوب المقاطعة الاقتصادية والسياسية الكاملة بتطبيق الفصل السابع من الميثاق . كما وأن الاوان لتلك الدول الضريبة التي تتعاون مع جنوب افريقيا أن تتحمل مسؤولياتها كما يوضحها الميثاق وقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن وميثاق حقوق الانسان وتلتزم بالمبادئ الانسانية التي كانت ولا تزال تنادي بها في كل مكان ، فليس من المعقول التعاون مع الظلم ومساندة المفتصب وتوجيه اللوم الخفيف لعنصرى بريتوريا دون القيام بعمل واضح ملموس بالكلام وحده لم ولن يفيد الا الظالم المفتصب .

السيد الرئيس ،

ان الجمعية العامة كانت على حق عندما رفضت يوم الاثنين الماضي مشاركة وفد حكومة بريتوريا في مداولاتنا هذه وذلك لان حكومة بريتوريا لم تمتثل لقرارات هذه الجمعية ولم تلتزم بالمبادئ التي نص عليها الميثاق . وقد كان رفض الجمعية العامة هذا أقل ما يمكن عمله كتعبير واضح عن عدم الرضا عن السياسة العنصرية التي تنتهجها حكومة بريتوريا في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي . اما الذين يتحدثون عن مسألة قانونية مشاركة وفد جنوب افريقيا في مداولاتنا هذه فانهم يدركون ولكنها --- م يتجاهلون أن تواجد حكومة بريتوريا في ناميبيا غير شرعي في حد ذاته اضافة الى ان السياسة --- العنصرية التي تتبعها في الجنوب الافريقي غير انسانية ومنافية للاعراف والقوانين الدولية .

السيد الرئيس ،

ان وفد بلادى يود ان يتقدم بالشكر لمجلس الامم المتحدة لناميبيا برئاسة سمادة السفير لوساكا ، على جهوده الانسانية المشكورة تجاه ناميبيا وشعبها . كما وينتهدز وفد بلادى هذه الفرصة ليعرب عن تأييده لمنظمة سوابو الممثل الشرعي والوحيد للشعب الناميبي المناضل من اجل الحرية . وفي الختام يود وفد بلادى ان يكرر دعوته لتطبيق الفصل السابع من الميثاق ضد حكومة جنوب افريقيا العنصرية حتى تعود الى رشدها وتجلو عن ناميبيا كلها بما في ذلك خليج والفيس .

السيد دالوز (الرأس الاخضر) (الكلمة بالفرنسية) : يجب ألا يكون استئناف

الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة مجرد اجراء فني ، لأن الغرض من عقدها هو تحليل أحد البنود المدرجة في جدول الاعمال ، أى مسألة ناميبيا .

ويعتبر ان تؤدى هذه الدورة المستأنفة الى اتخاذ تدابير فعالة ضد التحدى المستمر

للمجتمع الدولي من جانب نظام بريتوريا العنصرى .

كما يتعين ان تفضي الى التجاوب بشكل مناسب مع الكفاح البطولي الذى يخوضه الشعب الناميبي بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومع الامال التي غذتها قرابة ثلاث سنوات من المفاوضات ، والاجتماعات المنفصلة ، ومحاولات ايجاد تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا التي تعرضت لنكسة خطيرة ، على اقل تقدير ، في شهر كانون الثاني /يناير الماضي ، في قصر الامم ، بجنيف .

ولاشك انها ستؤدى الى الرد بقوة على الاحباط الذى يزعج ضمائرنا والى طرح الاسئلة التي تدفعنا جميعا الى الانتقاد الذاتى . وعلينا ، فى الواقع ، أن نسأل انفسنا عما اذا كنا ، بموجب المسؤوليات والالتزامات التي تصهدنا بها حيال شعب ناميبيا ، قد عملنا كل ما فى وسعنا للوصول الى حل .

ان وفد الرأس الاخضر ، باشتراكه فى هذه المناقشة ، فانه لا يؤدى واجبا عليه كعضو فى المجتمع الدولى فحسب بل انه ، اولا وقبل كل شيء ، يبرهن بذلك على تضامنه غير المشروط والنضالى مع الشعب الناميبى الذى مازال يخوض ، تحت القيادة الرشيدة للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، مثله الحقيقى الوحيد ، كفاحا متواصلا ، فى كافة المجالات ، لاستعادة مكانته التاريخية كـشعب مستقل ذى سيادة . اننا نؤمن ، فى هذا الشأن ، انه فى الوقت الذى تتكاثر فيه المناورات لمنع ناميبيا من نيل الاستقلال الحقيقى ، يجب على حلفاء سوابو ، فى كفاحها ضد المنصرية والاستعمار ، ان يظهروا تأييدهم المطلق لها ، ولا داعى لاستعراض خلفية الاحداث فى ناميبيا وكفاح شعبها ، بقيادة سوابو ، منذ انهاء انتداب جنوب افريقيا بموجب قرار الجمعية العامة ٢١٤٥ (د - ٢١) ، لانها معروفة تماما . لكن ، دعونى اذكر بالظروف التي أدت الى اتخاذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، الذى نعتبره هاما فى السعي الى ايجاد تسوية سلمية لمسألة ناميبيا .

وبرى وفدى ان ايجاد تسوية سلمية تلائم الامانى المشروعة والكفاح الشاق من اجل التحرر الوطنى ، الذى يخوضه الوطنيون الناميبيون ، يجب ان يؤدى حتما الى استقلال ناميبيا استقالا حقيقيا ، مع ضمان سلامتها الاقليمية ، وفقا لمثاليات السلام والعدل الواردة فى ميثاق الامم المتحدة وفى قرارات الجمعية العامة ومجلس الامن ذات الصلة ، وبصفة خاصة قرار مجلس الامن ٤٣٢ (١٩٧٨) .

ولقد كان القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) بمثابة اقرار للانتصارات التي حققها شعب ناميبيا ، فى كفاحه المسلح وعلى الصعيد الدبلوماسى ، بقيادة سوابو . واطهرت هذه الانتصارات طبيعة كفاح شعب ناميبيا الذى لا يمكن عكس اتجاهه كما انها استلزمت من المجتمع الدولى ان يعمل بمزيد من الاتساق فى السعي الى ايجاد تسوية سلمية لهذه المشكلة . وعليه ، وضعت الامم المتحدة خطة

تعتمد على اقتراح مشترك مقدم من كندا ، وفرنسا ، وجمهورية المانيا الاتحادية ، والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ، مع ضمان تأييد جنوب افريقيا . وقد قبلنا هذه الخطة ، اعتقادا منا انها تشكل اساسا جيدا لتسوية مشكلة ناميبيا .

لكن ، ماذا حدث منذئذ ؟ هناك ، من جهة ، رغبة سوابو في التعاون في السعي الى ايجاد تسوية بالتفاوض ، وبذلك اقامت الدليل على استعدادها للاشتراك في حوار ، وعلى النضج السياسي عند قادتها ، وخاصة الرئيس سام نوجوما ؛ وهناك ، من الجهة الاخرى ، التفتت -رس الاستفزازي من جانب بريتوريا التي لم تظهر ، من خلال مناوراتها المتواصلة سوى الازدراء لقرارات المجتمع الدولي ، والتي امعنت في استغلال ثروة ناميبيا وتمادت في اخضاع شعبها للفصل العنصري ، الذي يشكل جريمة من ابشع الجرائم في تاريخ البشرية .

وانا اردنا الثبات على موقفنا ، علينا ان نسلم بأن شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا ليسا العاطلين الوحيدين في هذه المأساة التي اودت بحياة الاف الضحايا من شعب ناميبيا ، وفصلت جزءا مشروعا من اقليمه - اى خليج والفييس - وعرضت موارده الطبيعية لنهب حقيقي . وانا اردنا الصدق مع انفسنا ، من اللازم ان نندد بأعمال المتواطئين المباشرين ، وغير المباشرين ، لادامة الاستعمار البالي من جانب جنوب افريقيا ، ولسجن ، وتعذيب وتقتيل الاف الوطنيين الناميبيين ، وضم وتجزئة الامة الناميبية وفقا للمعايير القبلية ، وفي نهاية المطاف ، نندد بالمنتفعين من سلب موارد ناميبيا الطبيعية الهائلة .

ولولا هذا التواطؤ ، لكانت جنوب افريقيا قد تخلت ، منذ وقت طويل ، عن احتلالها غير الشرعي لناميبيا ، ولكانت ، في النهاية ، قد استفادت من تهيب سوابو للتعاون في اطار خطة الأمم المتحدة سعيا الى ايجاد تسوية سلمية .

ان المناورات والمحاولة التي شاهدناها في مؤتمر جنيف ، ومحاولات ارغام سوابو على التسوية بالتفاوض مباشرة مع دورك ماج ، زعيم تحالف تورنهال العميل ، لشاهد واضح على نوايا جنوب افريقيا وعلى معارضتها التامة للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . وفي هذا المجال ، أعلن " بيك " بوثا ان من اجل كسب الوقت ، وأملا في تفسير موقف حلفائه لجنوب افريقيا لا تحتاج الى التفاوض مباشرة مع سوابو ، وذلك من اجل كسب الوقت ، مما جعل دورك ماج يقدم نفسه باعتباره رئيس الوزراء المنتخب للحكومة الناميبية .

اننا نعتقد ، بالرغم من هذا ، ان جميع الجهود المبذولة لتنظيم المؤتمر لم تذهب ادراج الرياح ، وقد تأكدت للمؤتمر جدية سوابو وصدقها ، اللتين اظهرتهما عند زهابها الى جنيف . وقد فصح الرأي العام العالمي ألاعيب جنوب افريقيا الوقحة في المعاملة ، ولهذا يجب اعتبارهما مسؤولية سياسيا وأخلاقيا عن فشل المؤتمر . وقد تبين للمؤتمر ايضا ان سوابو وحلفاءها لن يقبلوا في أي وقت الاستقلال الصوري الذي يجعل بريتوريا تتحكم من بعيد من زمام الامور . وان المناضلين في سبيل الحرية مستعدون للتضحية من اجل بناء وطن ناميبي وفقا لاختياراتهم السياسية والاقتصادية .

وان فشل جنيف يستلزم من المجتمع الدولي اراء جديدة ومناهج جديدة وتدابير محددة باعتبارها السبيل الوحيد لانصاف شعب ناميبيا البطل . ولم يعد هناك مبرر اخلاقي لكي يدعو خلفاء سوابو غير المتحفظين الى أن تزداد هذه المنظمة تسامحا وتوافقا وتنازلا لأن هذا يتعارض مع عظمة كفاحها الوطني التحرري .

ويتمين على حلفاء بريتوريا ان يثبتوا عزمهم على الاسهام الفعال في حمل جنوب افريقيا على التخلي عن تحديها الدائم لقرارات الامم المتحدة ، وفي العمل على وقف اعمال العدوان اليومية في الجنوب الافريقي ، التي تهدد بالانتشار عبر قارتنا بأسرها . ان استعجال هذه التدابير التي لا بد وان تتطوى ، من ناحية ، على تأييد سوابو عسكريا وسياسيا وماليا ، ومن ناحية ثانية ، على الاستعداد لتطبيق الجزاءات الاقتصادية الشاملة ضد جنوب افريقيا لا يتمشيان مع حساب حسنة وسيئات استقلال ناميبيا استقلالا حقيقيا وان لكل كفاح تحرري وطني دينامية ، وقد اظهر كفاح شعب ناميبيا بالفعل ، من الناحية الجدلية ، انه قد استجمع قوة دافعة لا يمكن عكس اتجاهها .

يجب ان تشكل هذه الحقيقة البديهية الاساس للمنظر في المبادرات والتدابير التي يجب ان يتخذها في المستقبل فريق الاتصال وحلفاؤه كاسهام منهم في حل نزاع يشكل خطرا شديدا على السلم الدولي ويصعب التكهن بمداه في المستقبل . وان فريق الاتصال ملزم سياسيا ومعنويا بالتجاوب دون تحفظ مع النداء الذي نوجهه اليه لكي لا يتوقف في منتصف الطريق ، بل ليتعاون في السعي الى ايجاد حل عادل وحقيقي لمسألة ناميبيا .

أولا ، انهم كأعضاء في المجتمع الدولي مسؤولون عن التوصل الى استقلال حقيقي لناميبيا ، وهم أنفسهم ضحايا أي تحد لمنظمتنا من جنوب افريقيا . وثانيا ، ان لديهم الوسائل المناسبة للضغط على جنوب افريقيا كي تنفذ قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الامن ، لانهم شركاء امتيازيون لجنوب افريقيا . واخيرا ، ان الامال التي بعثوها في نفوسنا ، والضمانات التي منحوها بأن جنوب افريقيا ستتجاوب مع مبادرة السلام وفق الشروط الواردة في المشروع المقدم منهم ، تستحق ردا كافيا . اننا نصر على ان هذه التدابير والاعمال مستعجلة . وان هذا الاستعجال كبير ، لاسيما وان جنوب افريقيا حالت دون تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) في جنيف ، صعدت القمع الداخلي وزادت من انتهاك السلامة الاقليمية للبلدان المجاورة ، وخاصة انغولا وموزامبيق وزامبيا ، وهذه مسألة عاجلة للغاية ، لان المجتمع الدولي لا يستطيع ان يتقاعس في وجه هذا المصدودان المتصاعد الذي تواقبه افعال همجية وارهاب ضد اعضاءه .

ولقد أجرى الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد مؤخرا في نيودلهي ، تحليلا مستفيضا لمسألة ناميبيا بعد الفشل في جنيف ، ونادى باتخاذ تدابير خلال هذه الدورة . وان وفد الرأس الاخضر يؤيد هذه التوصيات ويقترح عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن لفرض جزاءات اقتصادية ضد جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة . ونرجو ان يستمر فريق الاتصال في عمله لارغام بريتوريا على الانسحاب من اقليم ناميبيا ؛ وهذا يعني ، في هذه الحالة ، امتناع الدول الثلاث الاعضاء في فريق الاتصال ، التي هي ايضا اعضاء دائمين في مجلس الامن ، عن استخدام حق النقض .

وفي نهاية هذه الكلمة ، أود ان اثنى على الامين العام للامم المتحدة ، السيد كورت فالدهايم ، على جهوده الدائبة الرامية الى ايجاد تسوية سلمية لمشكلة ناميبيا .

واننا نود ايضا ان ننوه بمجلس الامم المتحدة لناميبيا ، وعلى الاخص برئيسه السفير لوساكا ، لعمله في توجيه أنشطة المجلس ، الذي يعد السلطة الشرعية المسؤولة عن ادارة ناميبيا حتى الاستقلال ونود ، بواسطتك ، سيادة الرئيس ، ان نشيد ، بوجه خاص ، بدول خط المواجهة التي قدمت نيابة عن افريقيا والمجتمع الدولي بأسره تضحيات لاتمد ولا تحصى لتحرير الجنوب الافريقي .

وفي هذا الصدد ، ندين الافعال المدوانية الوحشية المسلطة على انغولا ، وزامبيا وموزامبيق ، التي ازهقت ارواحا بشرية ، وادت الى اضعاف اقتصادات هذه البلدان . واننا نعتبر

الهجمات العسكرية المتواصلة ضد جمهورية انغولا الشعبية ، والعدوان الذي وقع مؤخرا على موزامبيق - والذي ادى الى مقتل لاجئين ابرياء - بمثابة اعتداءات على بلدنا ؛ انها تستحق ان تتسددان بشدة . وانا نناشد المجتمع الدولي ان يتخذ تدابير متناسقة لوضع حد لهذه الاعمال .
وفي الختام ، نود أن نؤكد من جديد حق شعب ناميبيا ، غير القابل للتصرف ، في الحرية والاستقلال داخل ناميبيا موحدة ، ونكرر الاعراب عن تضامننا غير المشروط النضالي مع اخواننا -
الناميبيين في كفاحهم تحت رئاسة سوابو ، ممثلهم الشرعي الوحيد .
ان الكفاح مستمر وان النصر لاكيد .

السيد الزيد (الكويت) : ان سجل جنوب افريقيا في ناميبيا معروف للجميع .
فبدلا من العمل لخير السكان ولدفع عجلة التقدم الاقصادى والاجتماعي في تلك البلاد ، فقد نجحت جنوب افريقيا في وضع كل العراقيل لتأخير البلاد وحرمانها من كل مقومات الرقي والازدهار . ولم تنكر جنوب افريقيا البيانات التي طرحت أمام محكمة العدل الدولية والتي تشير أنه بعد أكثر من أربعين عاما من ادارة تلك البلاد لم يصبح شخص واحد من سكان ناميبيا الأصليين مؤهلا في القانون أو الطب أو الهندسة . وقد حرمت جنوب افريقيا عمال ناميبيا من الانخراط في نقابات للتفاوض باسمهم وصون حقوقهم كما حرمتهم من كافة الوظائف التي تحتاج الى مهارات وخبرات . وقد ذهبت جنوب افريقيا الى أبعد من ذلك فقيدت انتقال أهل ناميبيا تمشيا مع سياسة الفصل العنصرى التي تركز نخبة موارد البلاد الطبيعية للمستعمرين البيض وتحبس السكان الأصليين في مستعمرات فقيرة موحشة وتستخدمهم في الأعمال المرهقة غير المريحة وبالطبع حرمت جنوب افريقيا الوطنيين من كافة الحقوق السياسية وأهمها حق الانتخاب وتقرير المصير .

واذاً هذا الوضع المشان الذى يتنافى مع كافة حقوق الانسان وأحكام القانون الدولى لم يكن هناك مناصا أمام الأمم المتحدة من انهاء ادارة جنوب افريقيا لنايبيا وانشاء مجلس لرعاية شؤون ناميبيا وبدء فترة انتقالية تؤدى الى استقلال ناميبيا على أساس الوحدة القومية وحكم الأغلبية .
وقد اتخذت الأمم المتحدة قرارا تاريخيا عندما اعترفت بسوابو كالممثل الشرعى الوحيد لشعب ناميبيا .

وانه لمن المسلم به أن الشرط الأساسى لاعادة الحقوق المشروعة لشعب ناميبيا ورفع الظلم عنه هو انسحاب جنوب افريقيا الكامل من ناميبيا . ان جميع الآفات والمشاكل والمساوئ التي يعانى منها شعب ناميبيا تعود الى تواجد جنوب افريقيا هناك ولا يمكن عمل أى شيء بناء ما دامت جنوب افريقيا تتحكم في مصير شعب ناميبيا السليب .

ان الأمم المتحدة تتحمل المسؤولية المباشرة في ناميبيا حتى يتحقق في الاقليم تقرير المصير والاستقلال الوطنى الحقيقيان . وحيث أن الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من الوفاء بالتزاماتها لشعب ناميبيا فلا مفر من تأييد الكفاح المسلح للشعب الناميبى بقيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية في سبيل تحقيق تقرير المصير والاستقلال الوطنى في ناميبيا موحدة . وان تحدى جنوب افريقيا لادارة المجتمع الدولى يشكل عملا عدوانيا ضد الشعب الناميبى وحركة تحريره الوطنى .

ان من واجب الأمم المتحدة وشعوب العالم بأسرها أن تقاوم مناورات جنوب افريقيا في ناميبيا الرامية الى نقل السلطات الى مجموعات غير شرعية عطية تخدم مصالحها كي تواصل سياستها المتمثلة في السيطرة على شعب الاقليم وموارده الطبيعية واستغلالها .

وانه من واجب المجتمع الدولي أن يؤكد أن ايجاد تسوية عادلة ودائمة لمسألة ناميبيا لا يمكن أن تتحقق الا باشتراك المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية اشتراكا مباشرا وكاملا فيها .

كما أنه لا مفر من التأكيد على أن خليج والفيز جزءا لا يتجزأ من ناميبيا واحباط مؤامرات جنوب افريقيا لسلب هذا الجزء من الاقليم ومن أجل المحافظة على سلامة أراضي ناميبيا ووحدتها . كما يجب التأكيد على أن الجزر الواقعة على طول ساحل ناميبيا تشكل جزءا لا يتجزأ من ناميبيا .

ان المجتمع الدولي يصبر في مطالبة الافراج فورا عن جميع السجناء السياسيين النامبيين ويقدر كفاهم وتضحياتهم في سبيل قضية بلادهم القومية .

ان حكم الرعب الذي فرضته جنوب افريقيا على ناميبيا قد تجاوز ذلك الاقليم ان اتخذ شكل أعمال عدوانية موجهة من قواعد داخل ناميبيا ضد بلدان افريقية مستقلة . أضيف الى هذا أن سياسة التوسع الاستعماري والفصل العنصري الذين تتبعهما جنوب افريقيا حاليا ، وامتلاكها للأسلحة النووية تشكل كلها تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين . ان من واجب مجلس الأمن اتخاذ اجراءات قسرية وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق كي يرغم جنوب افريقيا الرجوع عن غيرها والامتنال لادارة المجتمع الدولي المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة .

وهناك جانب آخر للقضية يجب ألا نغفله ألا وهو أنشطة جميع المصالح الاقتصادية الأجنبية العاملة في ناميبيا في ظل ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية والتي ستقل بوجه غير شرعي موارد الاقليم .

وانه من واجب الحكومات التي تنتمي اليها هذه الشركات أن تطلب منها الامتنال لجميع قرارات الأمم المتحدة وذلك بالامتناع فورا عن القيام بأية استثمارات أو أنشطة جديدة في ناميبيا والانسحاب من الاقليم وانهاء تعاونها مع ادارة جنوب افريقيا غير الشرعية .

لقد بادرت الكويت منذ أوائل الستينات الى فرض حظر على التعامل مع جنوب افريقيا شمل كافة العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والقنصلية لأن الكويت تؤمن أن الوسيلة الوحيدة لكبح جماح جنوب افريقيا هو عزلها عن المجتمع الدولي عزلا كاملا وفرض العقوبات عليها .

ولهذا يجب أن نؤكد من جديد أن الحل السياسي الوحيد لناميبيا يجب أن يقوم على أساس إنهاء احتلال جنوب افريقيا غير الشرعي وسحب قواتها المسلحة ، وعلى أساس ممارسة الشعب الناميبي حقه ، بحرية ودون قيود ، حقه في تقرير المصير والاستقلال داخل ناميبيا متحدة . ولهذا يجب اجراء انتخابات حرة تحت اشراف ورقابة الأمم المتحدة في كامل اقليم ناميبيا بوصفها كيانا سياسيا واحدا . والى أن يتم هذا يجب أن يستمر الكفاح المسلح وعلى جميع دول العالم أن تدعم بوسائل الوسائل كفاح شعب ناميبيا تحت قيادة المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية بغية إنهاء احتلال نظام الأقلية العنصرى في جنوب افريقيا ونيل السيادة والاستقلال الكاملين .

ولا يسعنا أن نشير في هذا المجال الى التعاون العسكري بين جنوب افريقيا وبعض الدول وعلى رأسها اسرائيل لا سيما في الميدان النووى . ان هذا التعاون يشكل تحديا صارخا لادارة المجتمع الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين .

كما أننا نطالب مجلس الأمن باتخاذ اجراءات فعالة ، تشمل الجزاءات المنصوص عنها في الفصل السابع من الميثاق ، وبصفة خاصة فرض الجزاءات الاقتصادية الشاملة ، بما فيها الحظر التجارى والحظر النفطى والحظر الكامل على الأسلحة ، وذلك بغية ضمان امتثال نظام جنوب افريقيا على وجه السرعة لقرارات مجلس الأمن .

ولا يسعنا في ختام بياننا الا أن نوجه شكرنا وتقديرنا الى حكومة وشعوب دول المواجهة لالتزامها بنصرة قضية قيام ناميبيا حرة ومستقلة ، باعتبارها كيانا سياسيا موحدا ، وجهودها الدؤوبة في تقديم جميع أنواع المساعدة المعنوية والمالية . مهما كلفها ذلك ، لشعب ناميبيا الباسل وحركة تحريره . كما أننا نرحب بكفاح المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ونعلن تضامننا التام معها ونبشرها بأن النصر القريب .

رفعت الجلسة الساعة ١٣ / ٠٥